

الفصل الثاني

أحوال مصر تحت السيادة العثمانية

ومجئ الحملة الفرنسية

استمرت مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية أربعة قرون متتالية منذ دخول سليم الأول مصر سنة 1517م، وكانت مصر في عصر المماليك أعظم شأنًا من حيث السياسة، فكانت هي مقر السلطان المملوكي الذي يبسط نفوذه وسيطرته على معظم العالم الإسلامي، كما تحولت إليها الخلافة العباسية بعد أن دمر المغول بغداد، فأصبحت القاهرة حاضنة للخليفة العباسي صاحب الشرعية السياسية.

أما مصر العثمانية فهي ولاية كباقي الولايات، وإن كان لها أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، على أي حال أقام العثمانيون نظامًا إداريًا يكفل لهم السيطرة على مصر وعدم انفصالها عنهم،

خاصة مع وجود أعداد كبيرة من المماليك في مصر يصعب التخلص منهم إذ كونوا طبقة اجتماعية واسعة في مصر.

كان النظام الإداري الذي وضعه العثمانيون في مصر يوزع السلطة بين كل من الوالي (الباشا) - الديوان - المماليك، بالإضافة إلى وجود الحاميات العثمانية المنتشرة في كل مكان.

أما الوالي (الباشا)، فهو نائب السلطان في حكم مصر ومقره القلعة، ولم يكن له مطلق التصرف في المسائل المهمة، بل كان عليه أن يحيلها إلى الديوان.

وقد تكوّن الديوان من كبار ضباط الحامية العثمانية والموظفين وعلماء الأزهر والأعيان، وكانت أهم مهامه هي مراقبة الوالي العثماني، أي لا ينفرد الوالي بقرار إلا بعد موافقة الديوان.

وكانت إدارة الأقاليم من نصيب المماليك، حيث قسّم العثمانيون مصر إلى 24 مديرية (إقليم) يحكمها عدد مماثل من البكوات المماليك، وكان الطموح الأُوحد لهؤلاء البكوات الحصول على لقب شيخ البلد (حاكم القاهرة)، لأنه يمنحهم الأولوية على زملائهم، بل على مصر كلها.

وإذا كان الباب العالي العثماني في الآستانة (العاصمة

العثمانية) قد وجد ميزة حقيقية في تصادم السلطات هذا، فإن الشعب المصري لم يكن منه سوى الحطام، وعانى من استنزاف الباشا له، ومعه أربعة وعشرون مستبدًا يتقاسمون ثرواته.

وقد حكم مصر منذ ضمها للسيادة العثمانية وحتى عام 1707م ما يقرب من ثمانين واليًا عثمانيًا تابعين للسلطان مباشرة، وفي هذا التاريخ وبوصول الوالي حسن باشا لحكم مصر معينا من قبل الآستانة، بدأ النزاع المسلح يشهد بين بكوات المماليك على منصب شيخ البلد، ويبدو أن نفوذ شيخ البلد منذ ذلك التاريخ قد زاد عن نفوذ الوالي، ويمكن الجزم بأن شيخ البلد من المماليك أصبح هو من يدير شئون ولاية مصر، وعرفت أسرة المماليك الحاكمة من خلال منصب شيخ البلد في هذا الوقت باسم أسرة المماليك البكوات أو الأغوز، وكانوا على الترتيب:

- قاسم ايوان بك

- إسماعيل بك

- شركس بك

- ذو الفقار بك

- عثمان بك

- إبراهيم بك
- حسين بك الخشاب
- رضوان بك
- حسين بك المقتول
- خليل بك
- علي بك الكبير
- محمد بك أبو الذهب

ولم ينل أي منهم الشهرة في التاريخ إلا علي بك الكبير ومحمد بك أبو الذهب، إذ يرتبط اسمهما بحركة استقلالية مشهورة عرفت باسم حركة علي بك الكبير عام 1768م.

كان علي بك الكبير قد أعلن شيخاً للبلد سنة 1764م، بعد أن ساعده محمد بك أبو الذهب في التخلص من ألد أعدائه، وأراد علي بك أن يثبت أنه يستحقها، فكان عادلاً مع الجميع، وطهر الطرقات من لصوص الأعراب وانشغل بفعل الخير، كما قام بترقية اتباعه، وحظى محمد أبو الذهب بوظيفة بك، وكان اليوم الذي تولى فيه وظيفته يوم كرم وبذخ فقام بإلقاء عملات ذهبية على الناس، وقد أدى هذا الكرم غير المعتاد إلى استحقاقه لقب أبو الذهب.

تطلع علي بك إلى الملكية والانفصال عن الباب العالي (الدولة العثمانية) ، لذا قام بعدة خطوات للوصول إلى أهدافه، فكان لأقل سبب يعزل ويستبعد الموظفين المدنيين والعسكريين ويستبدلهم بأشخاص تابعين له.

كما خفض عدد القوات العثمانية، وزاد عدد مماليكه وجند عددًا كبيرًا من البرابرة، وكلف محمد بك أبو الذهب بتخليصه من خصومه الذين يخشاهم.

استغل علي بك انشغال الباب العالي في قتال الروس، وقام بطرد محمد باشا الوالي العثماني وجعله يتجه بمهانة إلى الآستانة، كما أرسل معاونه محمد بك أبو الذهب لضم مكة واليمن إلى نفوذه، ويبدو أنه نجح في ذلك.

وما إن حل عام 1768م إلا وعلي بك الكبير قد أعلن نفسه سلطانًا على مصر، وطلب من المشايخ الدعاء له على المنابر، وتحالف مع الشيخ ظاهر العمر حاكم جنوب الشام ضد السلطان العثماني، وأخضع بلاد الحجاز لنفوذه.

ولكن حدث ما لم يكن يتوقعه أو ينتظره علي بك الكبير، إذ انحاز قائده الذي اعتمد عليه في كل شيء محمد بك أبو الذهب إلى السلطان

العثماني، فلم يجد علي بك الكبير أمامه إلا الهرب بعد هذه الخيانة،
إلا أنه لم يستطع الاختباء كثيرًا حيث قتل ليصبح محمد بك أبو
الذهب شيخًا للبلد.

على أي حال فشلت حركة علي بك الكبير الاستقلالية وعادت
مصر ولاية عثمانية من جديد تحت حكم شيخ البلد محمد بك أبو
الذهب الذي نال هذا المنصب كمكافأة من السلطان العثماني نظير
خيانته لسيدته علي بك الكبير، وما لبث محمد أبو الذهب أن توفي
حتى انتشرت الفوضى في البلاد وعم النزاع بين المماليك، وفوجئ
الجميع بنزول الحملة الفرنسية شواطئ الإسكندرية.

• الحملة الفرنسية 1798م - 1801م؛

مما لا شك فيه أن الحملة الفرنسية على مصر والشام تعد حلقة
من حلقات التنافس الاستعماري بين إنجلترا وفرنسا، هذا التنافس
الذي يمكن أن نقول أنه قد بدأ في القرن السابع عشر الميلادي،
واستمر طوال القرن الثامن عشر الميلادي.

وتختلف أسباب هذه الحملة من وجهة نظرنا عن الأسباب التي
ادّعى نابليون بونابرت قائدُها أنه جاء من أجل تحقيقها.
فقد زعم نابليون بونابرت والحكومة الفرنسية وقتئذ أنهم أرسلوا

هذه الحملة إلى مصر لمحاربة المماليك الغرباء عن البلاد الذي يستنزفون ثروة مصر ويظلمون أهلها، وأنه يرمي إلى إنشاء حكومة وطنية يكون الحكم فيها للمصريين وعبر عن ذلك من خلال منشور وزعه في مصر 27 يونيو 1798م أي قبل وصول الحملة للشواطئ المصرية مباشرة، وقد جاء نص منشوره كما يلي:

” إنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين وأنني أكثر من المماليك إيماناً، أعبد الله سبحانه وتعالى واحترم نبيه والقرآن العظيم، وإن جميع الناس متساوية عند الله وأن الشئ الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط، وأنه إذا كانت الأرض المصرية التزاماً للمماليك فليرونا الرحمة التي كتبها الله لهم ”

لعب نابلون على وتر الدين عند المصريين، ولكن كان الشعب المصري قد علم كذبه وحيله.

أما نحن فنرى أن أسباب هذه الحملة على مصر عديدة وأهمها هو التحكم في موقع مصر الاستراتيجي على الطريق بين الشرق والغرب، واستغلال موارد مصر المادية والبشرية، وقطع الطريق بين إنجلترا وفرنسا اللدود ومستعمراتها في الهند، كما أرادت

حكومة فرنسا تعويض نفسها عما فقدته من مستعمرات في الهند وكندا بإقامة إمبراطورية فرنسية في الشرق تكون مصر نواتها ومركزها.

وقد تألفت الحملة الفرنسية من ستة وثلاثين ألف جندي تحملهم ثلاثمائة سفينة، وأبحرت الحملة من ميناء طولون الفرنسي سراً حتى لا يتسرب أمرها إلى الأسطول الإنجليزي الذي يراقب الملاحة في البحر المتوسط، واستولت الحملة في طريقها على جزيرة مالطة، وما إن وصلت جزيرة كريت قام نابليون بإصدار أوامره بالاتجاه نحو مصر.

كانت مصر في هذا الوقت ولاية عثمانية إلا أن الحكم الفعلي كان في يد المماليك، وكان المماليك منقسمين إلى فرق واحزاب متطاحنة، ويمكن أن نقول ان النزاع بين المماليك في هذا الوقت قد انحصر بين مراد بك وإبراهيم بك.

في أوائل يوليو 1798م فوجئ المماليك في القاهرة بخبر وصول الحملة الفرنسية قرب شواطئ الإسكندرية، وقبل أن تصل قوات المماليك من القاهرة بقيادة مراد بك لملاقاة الفرنسيين، كان أهالي الإسكندرية بزعامة السيد محمد كريم حاكم المدينة قد

واجهوا قوات الغزو، إلا أن المقاومة لم تصمد طويلاً وتم اعتقال محمد كريم الذي أعدم رمياً بالرصاص.

أخذ نابليون طريقه إلى القاهرة، واستطاع هزيمة المماليك في شبراخيت قرب البحيرة، ثم امبابة والتي عرفت بمعركة الأهرام. بعد هزيمة المماليك في شبراخيت وامبابة، أصبح طريق نابليون مفتوحاً إلى القاهرة، ودخلها في يوليو 1798م بعد أن أمّن العلماء والمشايخ على الأرواح والأموال.

أما المماليك، فقد فر إبراهيم بك ومعه الوالي العثماني إلى الشام بعد مناوشات مع الفرنسيين في الصالحية، أما مراد بك فقد فر إلى الصعيد وتزعم المقاومة هناك ضد الحملة الفرنسية.

لم تستطع الحملة الفرنسية فرض سيطرتها على الصعيد لعدة أسباب، منها: اعتماد أهل الصعيد على حرب المناوشات والمعارك المتفرقة والتي انهكت قوة الفرنسيين، بالإضافة إلى انضمام قوة محدودة جاءت من الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر لمناصرة أبناء عمومتهم في الصعيد، كما لعب طول وادي النيل وبعد الصعيد جنوباً دوراً مهماً في إفشال السيطرة الفرنسية عليه.

لم يستقر الحال في القاهرة لنابليون طويلاً، حيث تم تدمير

أسطول الحملة الفرنسية وقتل قائده في معركة أبي قير البحرية أمام الأسطول الإنجليزي في أغسطس 1798م، كما قامت ضد نابليون ثورة شعبية عارمة في القاهرة في أكتوبر لنفس العام عرفت بثورة القاهرة الأولى.

بالرغم من أن نابليون استطاع القضاء على هذه الثورة والقبض على زعمائها وإعدام معظمهم بعد أن اجتاح الجامع الأزهر بخيول جنده، إلا أن هذه الثورة زعزعت الاستقرار النسبي الذي كانت تشعر بها الحملة في القاهرة.

وصلت الأخبار إلى نابليون أن الدولة العثمانية أعدت حملتين لتخليص مصر من الحملة الفرنسية، الأولى حملة برية قادمة من ناحية الشام، والثانية حملة بحرية قادمة عن طريق جزيرة رودس في البحر المتوسط.

عزم نابليون على الخروج بحملة إلى الشام للقضاء على الحملة العثمانية البرية، ورغم انتصار نابليون على العثمانيين في الشام، إلا أن حملته على الشام فشلت لعدم استطاعته دخول عكا لقوة أسوارها وبسالة أهلها وحاميتها.

عاد نابليون إلى القاهرة وكانت الحملة العثمانية البحرية وصلت

عند أبي قير فهاجمها نابليون وهزمهم في معركة أبي قير البرية. في تلك الأثناء، بلغت بونابرت المتاعب التي تواجهها حكومة الادارة في فرنسا مع النمسا وحلفائها، فقرر العودة سرا إلى فرنسا تاركا قيادة الحملة في مصر إلى نائبه كليبر أغسطس 1799م. بعد رحيل نابليون زادت المتاعب التي تواجهها الحملة الفرنسية في مصر، ورأى كليبر استحالة بقاء الحملة في مصر، لذا دخل في مفاوضات مع العثمانيين ليضمن رحيل من بقي من جنوده على نفقة الدولة العثمانية، وبالفعل توصل كليبر إلى عقد اتفاقية مع العثمانيين تنص على ذلك عرفت باتفاقية العريش سنة 1800م. اعترضت حكومة إنجلترا على هذه المعاهدة ورغبت في افسالها، فطلبت استسلام جنود الحملة الفرنسية كأسرى حرب، وهو مارفضه كليبر بالطبع، ففشلت معاهدة العريش كما أرادت إنجلترا. اتجه كليبر إلى فرض مزيد من الضرائب على المصريين لتأمين احتياجات جنوده، فقام الشعب المصري بثورة جديدة ضد الحملة الفرنسية عرفت بثورة القاهرة الثانية، وتزعم هذه الثورة نقيب الأشراف السيد عمر مكرم، وكان مركز هذه الثورة حي بولاق. بعد اشتباكات ومعارك بين جنود الحملة والثوار في أحياء

القاهرة، استطاع كليبر القضاء على الثورة بالقوة والارهاب، ودمر
حي بولاق وغيره من الأحياء بالمدافع، وأعمل القتل في المصريين.
في 14 يونيو 1800م قتل كليبر على يد شاب سوري كان يدرس
في الأزهر هو سليمان الحلبي، وبعد مقتل كليبر تولى مينو قيادة
الحملة الفرنسية في مصر باعتباره أكبر ضباط الحملة في مصر.
أشهر مينو إسلامه وتزوج فتاة مصرية من رشيد اسمها زبيدة،
وأعلن عن مشروع عظيم سينفذه في مصر إلا أن الأمور لم تسير كما
يريد، حيث لم تهدأ ثورات المصريين، وعادت مقاومة المماليك،
وانضم الجيش العثماني إلى الأسطول الإنجليزي، فلم تستطع
القوات الفرنسية المقاومة واستسلمت الحملة الفرنسية أمام القوات
الإنجليزية والعثمانية التي دخلت مصر ومعها زعماء المماليك
إبراهيم بك ومحمد بك الألفي وعثمان بك البرديسي، وكذلك
السيد عمر مكرم بصفته يمثل الزعامة الشعبية وقائداً للمصريين،
وغادرت الحملة الفرنسية مصر في سبتمبر 1801م.
بعد رحيل الحملة الفرنسية، شهدت مصر فترة عصيبة مليئة
بالبوضى والاضطرابات حتى تولى محمد علي ولاية مصر في
مايو 1805م.